الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجلفة زيان عاشور

قسم العلوم الإنسانية

تخصص أثار

المستوى :سنة ثالثة

محاضرات في مقياس: علم الآثار الوقائي

الأستاذة : هيام بربورة

السنة الجامعية

2020_2019

مفاهيم و تعريفات:

مفهوم التراث الأثري

1_ تعريف التراث: يمثل التراث في مفهومه الواسع الذاكرة الحية للفرد و المجتمع التي بها يمكن معرفة هذين الاخيريين و يتم التعرف على هويته وانتمائه إلى شعب من الشعوب وحضارة من الحضارات.

وعرفه البعض بأنه " مكسب تاريخي لحضارة استطاعت إن تبقى شامخة لفترات زمنية طويلة ، و هو بمثابة وثائق ذات قيمة حضارية تاريخية وفية واجتماعية و اقتصادية ، تتجسد فيه خلاصة الأفكار و أرقى مستويات الإبداع وإحياؤه يعد همزة وصل بين الماضي و الحاضر"

و التراث نوعان مادي و تراث غير مادي، ينقسم النوع الأول إلى تراث مادي ثقافي و تراث مادي طبيعي، و يطلق المفهوم و مسلات و منشئات عسكرية و نقوش حجرية، التي الأول على كل على كل ما يدركه المرء بحواسه من قصور و قلاع و نقوش مرت عليها فترة زمنية معينة تعود إلى حضارات و عصور غابرة، اما التراث المادي الطبيعي فقد حددته المادة 2 من اتفاقية حماية التراث الثقافي و الطبيعي لعام 1972 بأنه:" المعالم الطبيعية المتألفة من التشكلات الفيزيائية، او من مجموعة هذه التشكلات التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية، أو القيمة العلمية

_ التشكلات الجيولوجية او الفيزيوغرافية، و المناطق المحددة بدقة مؤلفة موطن الجناس الحيوانية او النباتية المهددة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات .

_المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة، التي لها قيمة استثنائية من وجهة نظر العلم، او المحافظة على الثروات او الجمال الطبيعي."

2_ تعريف التراث الأثري: عرفه الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري الصادر عن منظمة المجلس الدولي للمعالم التاريخية و المواقع الأثرية

في مادته الأولى على النحو التالي: «التراث الأثري هو جزء من التراث المادي تطبق فيه المنهجية الأثرية حتى يتم الوصول الى المعرفة الأساسية ،و هو يشمل كل اثر للوجود الإنساني ، ومختلف الأماكن التي تمت فيها الأنشطة البشرية ، و المتمثلة في الهياكل و اللقى و المقتنيات بكل أنواعها المجودة في اليابسة أو الغارقة تحت الماء، ومختلف المعدات المرتبطة بها."

3_ مفهوم علم الآثار الوقائي: "علم الاثار الوقائي كما عرفه المشاركون في مؤتمر فلنيوس بلتوانيا، المنظم تحت الرعاية السامية للمجلس الأوربي ،أعلى هيئة تشريعية في التحاد الأوربي اليوم، و بمساهمة كل من الديوان الوطني للتراث الثقافي بالمجر، و أكاديمية التراث الثقافي بلتوانيا (البلد المحتضن لإشغال هذه التظاهرة العلمية، و المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي الفرنسي، الذي وقائعه أيام 16_17_18 ديسمبر 2004 هو كما يلي:

_ هو إجراء استباقي لوقاية التراث الأثري من أخطار توسع المشاريع التنموية المستقبلية على حسابه، و هو بذلك ليس بتخصص علمي جديد في فروع علم الآثار المتعددة، كما يمكن ان يفهم من صياغة المصطلح «علم الآثار الوقائي" و لا بمنهج علمي مستحدث في الدراسات الأثرية، مثل ما هو الحال عليه مع علم الآثار المقارن،او التقييس الأثري ، على سبيل الذكر لا التخصيص و الحصر، وليس بمؤسسة قائمة بحد ذاتها تختص بحماية التراث على الصعيد الدولي أو المحلين وإنما هو مبدأ نظري عام تستند إليه إستراتيجيات الدول و الأمم القائمة، و المستقبلية في حماية ثروات تراثها الأثري الخاص.

_ أو بعبارة أوضح هو توجه فكري جديد في مجال حماية التراث الأثري و تثمينه، يعقب مرحلة الإنقاذ التي تجاوزها الزمن بفعل متغيراته الراهنة، حيث كان الأثري و الهيئات المشرفة على الآثار وقتها تتدخل بعد حدوث الكارثة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، شق غيرها من مشاريع التنموية المعاصرة على حساب الآثار العريقة مفاده لزوم تدخل الأطراف ; الطرقات السريعة، ومد الجسور المذكورة أعلاه، و قيامها بما يجب القيام به قبل انطلاقة المشروع التنموي في حد ذاته.

نشأة علم الآثار الوقائي و دوافع ظهوره:

ا_نشأته:تعود نشأة علم الآثار الوقائي إلى عهد السبعينيات من القرن الماضي، و على خلاف تطوره و ازدهاره في أوربا الغربية اليوم و في مقدمتها التجربة الفرنسية الرائدة في هذا المجال، يلاحظ ظهوره لأول مرة في المنظومة التشريعية المتعلقة بحماية التراث الأثري لدى إحدى دول أوربا الشرقية ،ألا وهي" رومانيا " التي نص قانونها الخاص رقم 1974_63على مبدأ: «إلزام إجراء الاختبارات الأثرية على الأراضي المرشحة لاستيعاب المشاريع التنموية قبل بداية انطلاق هذه الأخيرة ، قبل أن تدعم هذا المبدأ الأساسي في مفهوم علم الآثار الوقائي بمبدأ: «الملوث و المسيء هو من يتحمل أعباء الإصلاح «،في عقب مصداقيتها على الاتفاقية الأوروبية المعدلة حول حماية التراث الأثري بالقارة الأوروبية المعروفة باتفاقية مالطا، او فليتا 1992 .

ب_ دوافع ظهوره:

تحصر دوافع ظهور علم الآثار الوقائي في النقاط التالية:

1_ التدمير الذي حدث باسم التطوير، والتحديث وانجاز مشاريع التنمية، علما ان عوامل التلف البشرية تكون نتائجها أكثر حدة وتأثيرا على التراث الأثري من نظيرتها الطبيعية، إذ تشكل خطرا تخريبيا منظما باسم الثورة الصناعية، وما تلاها من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث كانت البداية مع مد خطوط السكك الحديدية، وبناء السدود و شق الطرقات، وتوسيع المدن الصناعية التي أدت في كثير من الأحيان إلى تخريب و اختفاء العديد من المواقع الأثرية.

والأمثلة على ذلك كثيرة، من أبرزها:

_ الحملة التي قام بها البارون "جورجس هاوسمنين" في مجال تحديث مدينة باريس إبان الفترة الممتدة ما بين 1853_1870 حيث شوارع جديدة طويلة عريضة على حساب هدم الكثير من المباني الأثرية القديمة .

_مشروع السد العالي بمصر،و ما حدث في مينائي رأس الشمر و طرطوس، وسد الفرات و الرستن في سوريا.

2_ الزحف العمراني الحديث غير المخطط و ما أسفر عليه من انجاز بنيات تحتية على حساب مقومات التراث الأثري بداخل التجمعات السكنية بنوعيها الحضرية و الريفية، نزولا عند حاجة النمو الديموغرافي المتزايد، وارتفاع نسبة الكثافة السكانية في الحواضر، و مناطق توفر الشغل، حيث أصبحت المجتمعات الإنسانية اليوم بحاجة ماسة إلى متطلبات جديدة، تحتاج إلى ضرورة توفير مباني جديدة ، ووظائف غير مسبوقة تتماشى مع حركة التطور التكنولوجي ، كتنوع وسائل النقل و المواصلات الحضرية و تزويد السكنات الخاصة بالكهرباء و ما الى ذلك من خدمات حضرية على حساب الآثار القديمة في كثير من الأحيان.

فقد بدأت تنتشر الأحياء بضواحي المدن، وما لبثت ان بدأت تتطور بشكل سريع لافت للنظر، وهو في حد ذاته خطير على مراكز تلك المدن ذاتها، التي أصبحت مهددة بخطر الهدم و تجديد بنائها بشكل عمودي، بدل الامتداد الأفقي المعهود في الفترات التاريخية السابقة، حيث أصبح الأمر يشكل خطرا حقيقيا على مكونات هذه المراكز، خاصة المكونات الفرعية منها المنطوية على القيمة الأثرية و التاريخية.

3_ تزايد وعي المجتمع الدولي بأهمية التراث الأثري في تخليد أثار الإنسان في هذا الوجود، والحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للمجتمعات الإنسانية، لاسيما بعدما شهده العلم من دمار رهيب في غضون الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و ما نجم عنهما من تدمير و اندثار العديد من المواقع الأثرية المهمة.

إذ لم تعد عملية الحفاظ على التراث تقتصر على الدولة التي توجد بها تلك المعالم فحسب، وإنما هو مهمة المجتمع الدولي ككل، مثل ما حدث مثل ما حدث مع تعبئة منظمة اليونسكو في حملتها العالمية لحماية معبد "أبي سنبل" الذي كان مهددا بالغرق ساعة إنشاء السد العالي في أسوان بمصر، حيث كان من الممكن أن يتسبب هذا الأخير في إغراق العديد من المعالم الأثرية المهمة المشيدة على ضفتي نهر النيل، فلولا مساهمة المجتمع لدولي في تمويل أعمال إنقاذ المعبد ونقله إلى مكان آخر أكثر أمانا.

4_ تطور تقنيات توثيق و الرشفة التراث الأثري، حيث استطاعت الثورة الرقمية التي شهدها العالم مؤخرا تغيير الكثير من المفاهيم و الوسائل ، أصبحت معظم الدول اليوم تعتمد اعتمادا أساسيا في عملها المرتبط بتسيير التراث الأثري و أرشفة على النظم المعلوماتية، وهي نظم آلية قوامها مجموعة من التقنيات التي تعمل على استقبال موارد البيانات وتحويلها إلى منتجات معلوماتية مرنة التفاعل، مثل "نظام المعلومات الجغرافية" الذي أصبح يستعان به في رسم الخرائط الرقمية المتميزة بالدقة في إسقاط المواقع الأثرية ضمن بيئتها الاجتماعية و الطبيعية، فضلا عن جمع المعلومات و تخزينها في بنوك معلوماتية خاصة، ومن ثم معالجتها آليا و تحليلها بيانيا بشكل غير مسبوق.

5_ تطور المنظومة التشريعية والتنظيمية للتراث الأثري على الصعيدين الوطني من خلال ما أصدرته، وتصدره الدول على المستوى المحلي والإقليمي من قوانين جديدة في سبيل حماية تراثها الأثري، وعلى الصعيد الاممي الذي يسند إلى مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية في هذا الشأن.

إضافة إلى ذلك ظهور العديد ن المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال، حيث تعمل جاهدة على سن القوانين، وعقد المؤتمرات وتنظيم الندوات الرفيعة المستوى حول سبل حماية التراث الأثري ووقايته من الأخطار المحدقة به، ولا سيما زحف مشاريع التنمية المعاصرة على حسابه، ومن بين هذه المنظمات نذكر ما يلي:

_ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

_ المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية

_ المجلس الدولي للمعالم التاريخية والمواقع الأثرية

6_ اعتبار التراث الأثري كمصدر أساسي في الدخل القومي، لدى بلدان سياحية كثيرة كفرنسا، و اسبانيا، و تركيا و المغرب الأقصى، و هو بذلك عامل مهم من عوامل الاستقطاب السياحي بنوعيه الداخلي و الخارجي، و بوسع هذا الخير من تحقيقه في مجال الانتعاش الاقتصادي القومي، إذا ما أحسنت عملية إدارته، و عقلنة عمليات استغلاله، خصوصا و أن السياحة تعد من أهم الصناعات العلمية الرائجة في هذا الوقت، و بالتالي فان التراث الأثري عنصر فعال في التنمية المستدامة للمجتمعات، و ليس عائقا لها.

مبادئ علم الآثار الوقائي:

يرتكز علم الآثار الوقائي على أربع ركائز أساسية من حيث المبدأ، ومن حيث مستوى التطور المتفاوت بين بلدان العالم، و تباين أنظمتها التشريعية، و التي نقوم بإدراجها على النحو التالي:

1_ المبدأ النظري: ضرورة حماية التراث الأثري من خطر مشاريع التنمية المستدامة الزاحفة على حسابه.

2_ التشريع: ضرورة إعادة مراجعة المنظوم القانونية المحلية وفق مبادئ و توصيات اتفاقية عام 1972 الصادرة عن اليونسكو، و اتفاقية الايكوموس سن1990 .

38 البناء المؤسساتي: ضرورة صياغة اطر العمل المؤسساتي المتناسق في هذا الإطار عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات القائمة، او ابتكار هياكل أخرى جديدة، وتوفير الجو الملائم لتعايشهما حتى لا تتداخل صلاحيات بعضهما ببعض.

4_ التمويل المالي: ضرورة رصد مصادر ثابتة ودائمة لتمويل مختلف عمليات علم الآثار الوقائي، كابتكار مؤسسة مالية تسهر على ذلك أو تخصيص ميزانية محدودة في هذا الإطار للهيئة الوصية على قطاع التراث الأثري.

أدوات انجاز علم الآثار الوقائي:

يتم انجاز علم الآثار الوقائي على أداتين رئيسيتين هما:

1_ التشخيص: هو إجراء أساسي في مجال تحري الآثار المطمورة، أو المحتمل العثور عليها في الفضاء الجغرافي المرشح لا ستعاب هياكل مشروع تنموي، ويقوم على إجراء مسابر موسعة ، وذلك باستحداث مقاطع عمودية داخل أنابيب ثقابة في شكل حبة جزر، مصدر تسمية هذه التقنية بالتجزير، حيث يتم حفر أنفاق أفقية متوازية أو متقاطعة الشكل في بعض الحالات تبعد عن بعضها بنحو5 إلى 10 أمتار، فيما يتراوح طولها ما بين 10 إلى 20 متر تبعا لشساعة الفضاء الجغرافي و شكل امتداده، و عرض ثابت مقداره 1,50 م ، وعمقا يتراوح ما بين 50سم إلى 1,20 م باعتبار هذه العملية لا تجرى سوى على الأراضي التي تساوي 1000 متر مربع، وذلك بجارفة ميكانيكية ذات ذراع أملس حتى لا تخدش .

ويتعين ألا تتجاوز هذه المسابر نسبة 10 بالمائة من المساحة الإجمالية التي اجري عليها السبر، وألا تقلعن نسبة 50 بالمائة كحد أدنى، والملاحظ ان ذا النوع من المسابر فعال لاكتشاف بقايا المدن والقرى المطمورة تحت سطح الأرض، و عديم الفائدة في معظم الحالات عند التنقيب عن الآثار المفردة المعزولة، وعليه تبقى صحة و مصداقية أعمال التشخيص نسبية لا قطعية.

2_ الحفرية الوقائية: هي إجراء دائم ينفذ حينما تسفر عملية التشخيص على وجود أثار، وفي هذه الحالة تأتي الحفرية الوقائية كإجراء استثنائي، مثلها مثل الحفرية الإنقاذية المعروفة حيث تنفذ بنفس التقنيات و الآليات المعتمدة في الحفرية الإنقاذية ، فيكمن الاختلاف في الغاية المرجوة من كل حفرية لا غير .

التراث الاثري في الجزائر والتهديدات التي يتعرض لها:

التراث الاثري في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ القدم، بحكم موقعها الجغرافي المتميز تعاقبا و تمازجا للحضارات ، وقد ورثت من ماضيها هذا تراثا ثقافيا متعدد ومتنوع، معترف بتنوعه وغناه على المستوى العالمي،و لعل ما زاد في تنوعه و أهميته الامتداد الجغرافي الشاسع للقطر الجزائري الذي تصل مساحته الى ما يقارب المليونين و النصف المليون متر مربع، و كذا عراقته المتأصلة في أعماق الحضارة الإنسانية ، كما يدل على ذلك بقايا اقدم انسان في شمال افريقيا ، الذي عثر على بقاياها العظمية بمحجرة تغنيف في ولاية معسكر.

ويمكن حصر مقومات التراث الاثري الوطني على ضوء ما جاء في قانون98_04 (الجريدة الرسمية ،1998_9) على النحو التالي:

_ المواقع الاثرية: عرفتها المادة 32 على انها:" مساحات لم يسبق ان أجريت عليها عمليات استكشاف، تقام في شكل وتنقيب ويمكن ان تنطوي على مواقع ومعالم لم تخدد هويتها ولم تخضع لإحصاء، او جرد وقد تختزن في باطنها اثارا، او تحتوي هياكل اثرية."

_ القطاعات المحفوظة: عرفتها المادة 41 على انها:" تقام في شكل قطاعات محفوظة، المجموعات العقارية الحضرية، او الريفية مثل القصبات، والمدن والقصو ر والقرى والمجمعات السكنية التقليدية، والمتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها، والتي تكتسي بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية، أهمية تاريخية، او معمارية، او فنية او تقليدية من شانها ان تبرر حمايتها، وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها."

_المقتنيات الاثرية بالمتاحف الوطنية والمجموعات الخاصة:

بالرغم من هذا الزخم الاثري الذي تكتسبه الجزائر، الا انه لا يعكسه التمثيل القليل للتراث الجزائري في قائمة التراث العالمي، اذ تم تقييد منذ ثمانينات القرن العشرين و حتى سنة 1992 سبعا منها فقط و هي حظيرة الطاسيلي الطبيعية بأقصى جنوب الجزائر، و اطلال مدينة جميلة ، مدينة تيمقاد، و مدينة تيبازة العائدة جميعها للفترة الرومانية ،و قلعة بني حماد العائدة لفترة القرون الوسطى ، وواد ميزاب بمختلف قراة الاباضية ، و قصبة مدينة الجزائر التي تعود للفترة العثمانية.

ومنذ عشرين سنة لم يسجل أي تقييد جديد.

التهديدات التي تواجه التراث الاثري الجزائري :

تنقسم الى نوعين من التهديدات بشري وطبيعي:

1_ التهديدات الطبيعية: تتنوع التهديدات التي تواجه التراث الاثري، ويمكن التركيز على أهمها:

تعتبرالامطار و السيول من الد أعداء الاثار نظرا لما تلحقه بهذه الأخيرة من اضرار ، حيث تعمل على تحريك اساسات المباني الاثرية و اذابة المواد الرابطة بين الكتل الحجرية ، كما تؤدي في أحيان أخرى الى جرف اطلال المعالم الاثرية ضعيفة المقاومة، ونظرا لكمية الامطار الكبيرة التي تتهاطل عليها خصوصا في فصل الشتاء فضلا عن تميز بعض المناطق بالمنحدرات ، و بالرغم من شح منسوب الامطار في الآونة الأخيرة الا انه مع ذلك يظل كأحد المهددات التي يجب ان تأخذ في الحسبان ، ولعل فيضانات باب الواد خير شاهد على ذلك و التي تضررت منها مباني القصبة العريقة .

و في المقابل فان الرياح و العواصف لا تقل فعلتها بالأثار عن الامطار و السيول ، فهي اهم عوامل التعرية ، و يزداد فعلها قوة و ضراوة في عملية هدم الاثار اذا ما حملت معها حبيبات الرمال ذات الصلابة العالية و ذلك اثناء مرورها على المباني الاثرية، و

تعاني من هذه التهديدات الاثار المتواجدة في الجنوب الجزائري ، و الوسط الذي يشهد زوابع رملية عارمة خصوص في فصل الربيع .

وقد يصل غضب الطبيعة أوجه في صورة زلزال و صواعق و براكين و ذلك يشكل اكبر تحدي للاثار ، اذ تؤدي في بعض الحالات الى مسح حضارات من الوجود ، و هذه التهديدات واردة بالنسبة للأثار في الجزائر لتربعها على شريط زلزالي نشيط، ولعل زلزال الشلف اكبر شاهد على ذلك.

2_ التهديدات البشرية :

يفعل الانسان فعلته في الطبيعة بما تحويه من عناصر و كنوز عن جهل او دراية فيلحق اضرار بالغة بالموروث الحضاري ، وقد حملت معها الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية المتغيرة عوامل اتلاف و تدمير اشد خطرا ، و تتنوع التهديدات البشرية هذه و يمط

كن ايراد أهمها على النحو التالي :

_ الحروب : تعد الحروب بنوعيها المحلية و الدولية اشد ضرا على التراث الاثري بفعل الاستعمال العشوائي من قبل الأطراف المتحاربة لوسائل و أساليب القتال ، و ما لحق بقلعة صلاح الدين بسوريا و غيرها من المباني التاريخية خير دليل عليه ما تفعله النزاعات من طمس لذاكرة شعب لا يمكن تعويضها باي حال من الأحوال ، كما يعد زمن النزاعات المسلحة ظرفا ملائما لسرقة و تهريب الاثار، و ما وقع بالمتحف العراقي خير دليل على ذلك.

لم يسلم التراث الاثري الجزائري بدوره من هذا التهديد ، فقد فعل المستعمر الفرنسي فعلته، فاستباح لنفسه المحظور محاولا طمس هوية هذا الشعب ، فدمر الكثير من المباني الاثرية و حول بعض المساجد الى كنائس كما فعل بمسجد كتشاوة العريق بالعاصمة ، و البعض منها الى مراكز للتعذيب ، فضلا عن عمليات تهريب الكنوز الاثرية من قبل المستعمرين.

_ تحديات التنمية الشاملة : يؤدي إقامة المشاريع التنموية بطريقة غير مدروسة خصوصا في غياب توفر جرد كامل للمناطق الاثرية الى اضرار وخيمة بالأثار المطمورة، فالجزائر تعاني من بطء تقدم الأبحاث الاثرية من جهة ، وسرعة المشاريع التنموية من جهة أخرى ،حيث عرفت مؤخرا فتح ورشات كبيرة في مجال تحديث الشبكة الطرقية بالجزائر، مثل انجازمشروع مترو الانفاق و الطريق السيار شرق – غرب ، و الطرق السريعة الكبرى الرابطة ما بين الطريق السيار و المراكز الحضارية ، هذه المشاريع الكبرى سيكلف إنجازها اغتيال ذاكرة الامة بالنظر الى كونها ستمر حتما بألاف المواقع الاثرية المطمورة و ستلحق بها اضرار جسيمة في غياب سياسة تنموية مدروسة.

_تحديات تقنية : بعد افتقاد التراث الوطني الجزائري لخريطته الاثرية التي تعد مفتاح التسيير العقلاني و الفعال لهذا المورد من اكبر التحديات التي تواجه التراث الاثري المطمور، و لعل هذا ما دفع بالمؤتمرين في الورشة الاورومغاربية حول علم الاثار الوقائي المنعقدة بمدينة الجزائر أيام 26_30 نوفمبر 2003 بتشديد الحرص على ضرورة إنجازها كأولوية من بين الأولويات الأساسية في سبيل النهوض بالتراث الاثري .

_ تحديات تنظيمية : قصور التشريع الجزائري في مجال الاثار و عدم استجابته لمتطلبات الحياة العصرية على الصعيدين الداخلي و الدولي ، حيث عزلت الاثار في زاوية مغلقة و منعت من التفاعل مع بيئتها العمة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية و الطبيعية ، حيث لا نجد لها مكانا في قوانين التهيئة العمرانية ، و استصلاح الفضاءات الجغرافية ، كما ان الاطار التنظيمي و البناء الهيكلي لمؤسسات تقنية عملية فضلا عن تداخل صلاحياتها.

_قلة الوعي بأهمية التراث الاثري :الوعي الاثري مقياس من المقاييس الهامة للأمم، وفي غياب هذا الوعي لدى المواطنين بأهمية التراث الاثري يمكن اهداره و التفريط فيه.

تجسيد علم الاثار الوقائي بين فرنسا و دول المغرب :

التجارب الميدانية بين الجزائر و فرنسا : ثمة ثلاث تشخيصات ميدانية اجراها إطارات المعهد الوطني لأبحاث علم الاثار الوقائي الفرنسي في الجزائر و باحثين من وزارة الثقافة الجزائرية ، و كان سنة 2003 م بمدينة شرشال الاثرية ، و خاتمتها ساحة الشهداء بقصبة الجزائر العتيقة سنة 2009 م ، و التي ندرجها على النحو التالي :

1_ تشخيص موقع مركدال "شرشال":

ظهرت فكرة العمل المشترك بين الجزائر و فرنسا بموقع "مركدال " بمدينة شرشال سنة 2003م ، و ذلك في اطار نشاطات تظاهرة سنة الجزائر في فرنسا .

_ في خريف 2003م تمت انطلاقة عملية التشخيص بالقسم الغربي من مدينة شرشال على مساحة مقدارها 1200 م مربع ، كانت مرشحة لا ستعاب مشروع تهيئة بوسعه التسبب في تلف و خراب البقايا الاثرية المطمورة .

_ ومن ثم جاءت العملية كتدخل مسبق لوقاية اثار الموقع قبل انطلاقة المشروع التنموي على سطحه من جهة ، و كذا تطبيق العمل الجديد في مجال علم الاثار الوقائي بالجزائر من جهة ثانية .

_جاءت نتائج التشخيص الاولي مشجعة مما حفزت القائمين على العملية لبعث فريق متكامل من الباحثين الجزائريين و الفرنسيين الى مدينة "نيم الفرنسية خلال شهر ديسمبر 2003م لفحص و دراسة المكتشفات الاثرية ، و اجراء التحاليل المخبرية اللازمة عليها قبل تحرير التقرير النهائي ، الذي ضم توثيق جميع مراحل العمل الميداني في مدة 15 يوم ، و اكثر من شهرين فيما يخص الدراسة العلمية و الفحوصات المخبرية للقى الاثرية التي عثر عليها في الموقع .

2_ تشخيص جزيرة "لالاهم" :

أقدمت بلدية واد قريش في منتصف تسعينات القرن الماضي على تهيئة موقع لاحتضان مشروع مركز تجاري ضخم يتربع على مساحة مقدارها 4775 متر مربع ، بالمنطقة المعروفة محليا بجزيرة لالاهم ، و بساحة "الايالة" الواقع بالقصبة السفلى من مدينة الجزائر.

_ و بالنظر الى ان المشروع قد وقعت تهيئته في منطقة اثرية مهمة ، تم تقييدها في قائمة التراث الوطني ابتداء من 1973 م ثم في قائمة التراث العالمي بوصفها جزء لايتجزا من قصبة الجزائر سنة 1992 م ، قبل ان تصنف في وقت لاحق و تحديدا عام 2005 م كقطاع محفوظ بموجب المستجات التي أحدثها قانون (98_04) ن فقد لزم الامر اجراء بعض الاسبار الاحترازية قبل انطلاقة المشروع .

_ و هو ما تم فعلا خلال الفترة الممتدة ما بين 1996_1997 م من طرف "الوكالة الوطنية للأثار و حماية المعالم و النصب التاريخية" بصفتها اعلى هيئة تقنية تشرف على تسيير و حماية التراث الاثري الوطني آنذاك ، حيث نفذت العملية من طرف فريقين بقيادة كل من الباحث كمال مداد و زميله الياس عريفي .

_ وبمجرد انطلاق اشغال التنقيب الاثري ، تبين بأعضاء الفريقين بان الوضع منطوي على بقايا اثرية مطمورة كثيرة لا تبعد عن سطحه سوى ب 50 الى 60 سم فقط .

_ ولما قدم وفد " المعهد الوطني الفرنسي لأبحاث علم الاثار الوقائي " بغرض إتمام الاجراءات الإدارية لتنفيذ تشخيص موقع "مركدال"، فعرض على الوفد زيارة لمعاينة موقع "لالاهم" ، لإبداء رايه في الموقع، حيث لاحظ من جهته بان الاسبار الاثرية التي نفذت بإمكانيات محدودة ، و بطريقة يدوية لا ترقى الى مستوى تطلعات الغاية المرجوة من تلك العملية ، و بادر لاقتراح

بإضافة اسبار اثرية بالات ميكانيكية على نطاق أوسع ، و عمق اكبر بغرض قراءة توضع الطبقات الاثرية بالموقع قراءة صحيحة .

_ و بذلك جاء تشخيص "جزيرة لالاهم" على الفضاءات المجاورة لأسبار الوكالة بالاعتماد على الجرافة الميكانيكية في ثلاث مواضع متجاورة، أولها قسم سكنات "لالاهم" المتربعة على مساحة مقدارها 1200 متر مربع ، حيث تم فحص منه 85 متر مربع، و ثانيها القسم الشمالي من ساحة الايالة الممتدة على مساحة 1375 متر مربع ، حيث تم فحص 100 متر مربع ، و اخرها القسم الجنوبي من ذات المساحة التربع على مساحة 2200 متر مربع ، حيث تم فحص منه 150 متر مربع ، و بالتالي فحص 335 متر مربع من مجموع مساحة الموقع المقدرة ب 4775 متر مربع ، و هو ما يمثل نسبة 07 بالمئة من مجموع المساحة العامة ، أي النسبة المئوية المعتمدة قانونيا في التشخيصات الاثرية بفرنسا ، و التي جعلها المشرع الفرنسي متأرجحة ما بين 5 و10 في المئة في جملة المساحة العامة للمشروع .

3_ تشخيص ساحة الشهداء :

اجري هذا التشخيص الاثري في موضع محطة انطلاق " ميترو الجزائر" ، و ذلك من قبل فريق عمل مكون من 12 باحث جزائري ينتسب الى " المركز الوطني للبحث في علم الاثار و " الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية و استغلالها " ، و "مديرية الثقافة لولاية الجزائر العاصمة" ، يؤطرهم 5 إطارات من المعهد الفرنسي لأبحاث علم الاثار الوقائي، و ذلك في اطار اتفاقية الشراكة التي تم ابرامها و رعاية منظمة اليونسكو باعتبار ان الموقع مسجل في قائمة التراث العالمي ، فضلا عن المساعدة التقنية التي قدمتها شركة قطار الجزائر للإنفاق مع وزارة النقل الجزائري .

_ وهو بذلك بمثابة امتداد وتكملة للتشخيص الذي تم انجازه عام 2003 م على مستوى جزيرة لالاهم المجاورة له من الناحية الغربية ، حيث تم في هذا الصدد فتح مجسين مربعين يبعدان عن بعضهما البعض بنحو 60 متر ، احدهما يقع في شمال منطقة المشروع (المحطة) و الاخر بجنوبها.

_ اذ تم في هذا الصدد بحفر مساحة اجمالية مقدارها 400 متر مربع بعمق مقداره 7 امتار ، الى غاية بلوغ الطبقة العذراء الخالية من البقايا الاثرية المحتملة ، حيث سمحت عمليات التشخيص في هذا الصدد من الكشف عن بقايا اثرية بالغة الأهمية التاريخية لتاريخ مدينة الجزائر عبر العصور ، تم نشرها عبر صفحات التقرير النهائي للعملية التي أنجزت خلال الفترة ما بين 18 نوفمبر الى 19 ديسمبر 2009 م .

التجربة الميدانية بين المغرب الأقصى و فرنسا :

تجسد التقارب الفرنسي المغربي في مجال علم الاثار الوقائي على ارض الواقع في عمل مشترك وحيد ، تمثل في اتفاق مبرم بين " الجمعية الوطنية للطرقات بالغرب الأقصى " و " المعهد الوطني البحاث علم الاثار الوقائي الفرنسي" من اجل القيام بإشغال المسح الاثري في المناطق المقترحة لعبور مشروع الطريق السيار (فاس_ تازا) ، و قد حقق هذا العمل المشترك جملة من النتائج المرضية ، حيث سمح بتحري و تحديد مواقع اثرية لم تكن معروفة من قبل.

_ حفرية ساحة الشهداء_

الكشف عن فسيفساء تعود للفترة القديمة (ساحة الشهداء)

عملية تنظيف فسيفساء تعود للفترة القديمة (ساحة الشهداء)

تهيئة رواق بمحطة القطار (ساحة الشهداء)

مقتنيات اثرية عثر عليها بموقع ساحة الشهداء

النتائج:

_ مسالة حماية التراث الاثري اخر اهتمامات الدولة الجزائرية المنشغلة في الوقت الراهن بقضايا اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و الدال على ذلك افتقاد الجزائر لخريطة اثرية .

_ اتسمت التجربة الجزائرية مع علم الاثار الوقائي بالافتقاد الى التفكير العقلاني ، و كانت بمثابة ركوب للموجة لا غير، حيث تم الإبقاء على طريقة العمل الموروثة عن الحفر الإنقاذي .

_ بالرغم من ان قانون 98_04 أضاف ما يتعلق بالقطاعات المحفوظة في المادة 32 بنصها " تتكون المحميات الاثرية من مساحات لم يسبق ان أجريت عليها عمليات استكشاف و تنقيب ، و يمكن ان تنطوي على مواقع و معالم لم تحدد هويتها و لم تخضع للإحصاء او جرد ، وقد تختزن في باطنها اثارا او تحوي هياكل اثرية مكشوفة " ، غير ان هذا القانون لم يحوي أي نص يؤسس لعلم الاثار الوقائي ، بالرغم من ان المشرع المغربي اصدر مشروع قانون بهذا الخصوص.

_ عدم ربط قانون التراث الاثرية ببقية القطاعات المتقاطعة معه كتهيئة الإقليم و البيئة .

_ شح الإمكانيات المادية المخصصة لحماية التراث ، وعدم عرض رسوم على المستثمرين لتمويل مختلف نشاطات البحث العلمي .

_ البناء المؤسساتي في مجال حماية التراث الاثري لا يرقى الى مستوى أهمية الموروث الحضاري ، حيث تم انشاء مركز وطني للبحث في علم الاثار الذي باشر نشاطه منذ2008 حيث بقي تحت وصاية وزارة الثقافة ، كما انشاء الديوان الوطني لتسيير و استغلال الممتلكات الثقافية المحمية الذي حل محل الوكالة الوطنية للأثار و حماية المعالم و النصب التاريخية لا يرقى الى حجم التطلعات لمؤسسة موكلة اليها ذاكرة الامة .

_ غياب الوعي بأهمية الاثار وطغيان الاعتبار المادي على باقي الاعتبارات.

الاقتراحات:

_ اعداد الخريطة الاثرية و المواظبة على تحديثها باستمرار على ضوء ما استجد به التنقيب الاثري ، و ذلك لأهميتها في مجال البحث العلمي ، و مجال تسيير التراث الاثري ، فضلا عن أهميتها في ميدان التنسيق بين اشغال التهيئة و وقاية التراث الاثري المطمور .

_ يتعين على الدولة الجزائرية مراجعة المنظومة القانونية المسيرة للتراث الاثري في الجزائر ، و ذلك لتحقيق التنسيق بين قوانين التراث الاثري و قوانين القطاعات المرتبطة به ، كقطاع التعمير و تهيئة الإقليم و الإصلاح البيئي و قانون العقوبات، و إعادة هيكلة المؤسسات الساهرة على ترقية تراثها الاثري .

_ تعميم مسؤولية حماية التراث الاثري .

_ تأهيل الطاقم البشري في مجال حماية التراث الاثري ، و غرس ثقافة الوعي بأهمية هذا الموروث الحضاري .

_ يجب تعديل قانون العمران بالنص على عدم منح رخصة البناء لاي مشروع تنموي او سكني الا بعد وجود وثيقة صادرة من الهيئات المختصة ان هذا المكان لا يحوي على اثار مطمورة .

_ اجراء شراكة مع جامعة بول فاليري الثالثة لتكوين طلبة ماستر ، نظرا لكونها أبدت استعدادا لاستقبال طلبة البلدان الشريكة .